PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Masry Al Youm**
DATE:	**11-May-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**550,000**
TITLE :	**Crisis between Doctors' Syndicate and Planning Authorities over Civil Service Law**
PAGE:	**02**
ARTICLE TYPE:	**Syndicate News**
REPORTER:	**Khalaf Ali Hassan – Amira Saleh**

أزمة بين الأطباء والتخطيط بسبب «الخدمة المدنية»

النقابة: يمنح الإدارة سلطة مطلقة.. و«التخطيط»: يتصدى للمحسوبية فى التوظيف

كتب- خلف على حسن وأميرة صالح:

هاجمت الدكتورة منى مينا، الأمين العام لنقابة الأطباء، قانون الخدمة المدنية، وقالت إنه سيؤدى الى التعسف ضد الأطباء والعاملين بالمستشفيات، من خلال إطلاق يد الإدارة فى الترقيات والعلاوات والنقل والفصل من العمل، بناءً على تقارير الأداء، لعدم إمكانية التظلم منها، فضلا عن صياغة القانون بمعزل عن نحو ٦ ملايين موظف، فيما أكدت وزارة التخطيط أن القانون يستهدف الحد من المحسوبية فى التوظيف.

وذكرت النقابة، فى بيان، أمس، أن القانون سيطبق على الأطباء العاملين فى وزارة الصحة، بكل هيئاتها ومؤسساتها، والتأمين الصحى والمؤسسة العلاجية والعاملين فى وزارات أخرى، والخاضعين للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨، والأطباء العاملين بالحكومة، (أطباء الأسنان

طارق الحصرى

والبيطريين والصيادلة والتمريض والفنيين والعلاج الطبيعى)، ولن يطبق على أعضاء هيئة التدريس.

وأضافت أن القانون لن يرفع إجمالى أجر الأطباء والعاملين بالمهن الطبية، لأنه لن يحسب الحوافز باعتبارها نسبة من الأجر

منى مينا

الوظيفى، وطبقا للمادة ٧١ من القانون، من المقرر الحفاظ على المستحقات المالية المقررة بقوانين ولوائح خاصة، مع تحويل الحوافز إلى فئات مالية مقطوعة، بدءًا من ١ يوليو المقبل.

وتابعت: «ما يثير القلق، أن نص المادة ٧١، يوضح أن التسوية ستجرى، حسب مستحقات الموظف، فى ٣٠ يونيو، لافتة إلى أن الأطباء والعاملين بالمهن الطبية، لهم مستحقات سوف تزيد بحكم القانون ١٤ لسنة ٢٠١٤».

وأكدت أن القانون ينطوى على تعسف شديد، من خلال إطلاق يد الإدارة فى الترقيات والعلاوات والنقل والفصل من العمل، بناءً على تقارير الأداء، ويمنحها سلطة مطلقة مع عدم إمكانية التظلم منها.

من جانبه، قال الدكتور طارق الحصرى، مساعد وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، إن القانون سيؤدى إلى الحد من المحسوبية فى التوظيف، وإقرار الترقيات على أساس الكفاءة، وليس على أساس سنوات الخدمة، موضحا أن هذه الإجراءات تسهم فى تحسين أداء الجهاز الإدارى للدولة، ما ينعكس إيجابا على المناخ العام للاستثمار.